المعارضة النيابية استحقاق واجب التطبيق(لتعزيز النظام السياسي واستدامة العملية السياسية)

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رُؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبتني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي.

ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في ايصال افكاره وتصوراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاطر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

إنّ الحكم على مدى نجاح نظامٍ سياسيٍّ من عدمه، يقاس بحجم المنجزات التي حقّقها، والذي يفترض بها أن تنعكس بشكلٍ مباشرٍ وواضحٍ على حياة المواطن اليومية، من مستوى معيشي وخدمات وضمانات اجتماعية، فضلاً عن قدرته في توفير الضمانات للأجيال القادمة. كما انّ هذه المنجزات تقاس بما يمكن أن يقدّمه من حفظ هيبة الدولة داخلياً وخارجياً، وتعزيز مكانتها وعلى كلا المستويين الإقليمي والدولي، وبما يضمن فاعلية دورها وتأثيره في مجمل العلاقات والقضايا ذات الاهتمام.

ولضمان نجاح النظام السياسي واستدامة هذا النجاح، يفترض أن تكون هناك مراجعةٌ مستمرةٌ للنجاحات والاخفاقات، والعمل على تعزيز النجاحات ومعالجة الإخفاقات في محاولة لتلافي الانزلاق إلى مراحل قد يصعب معالجتها، أو أنّها تتطلّب كُلَفاً باهضة، وهو أمرٌ غير محمود، لاسيما إذا كانت تلك الكُلَف يتحمّلها المواطن الذي تحمّل ما تحمّل طيلة الفترة الماضية.

ولهذا فإنّ مراجعة العملية السياسية وتصحيح مساراتها أصبح أمراً ملحّاً، ولا ننصح بإغفاله أو التراخي في الاستجابة له[1].

ومن المنجزات التي تحقّقت في العراق بعد التغيير في العام 2003، والمتمثل بسقوط النظام السابق، إقامة نظامٍ سياسيٍّ جديدٍ تبنى العملية السياسية القائمة والآليات الديمقراطية كوسيلةٍ وحيدةٍ للوصول إلى السلطة، كما اعتمدها كوسيلةٍ وحيدةٍ للتداول السلمي للسلطة. وأولى الدستور عناية كافية لأهمّية مبدأ التداول السلمي

[1] سبق للباحث أن أشار الى هذا الأمر، للتفصيل ينظر: د. أحمد عبد الأمير الأنباري، مستقبل العملية السياسية في العراق بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات وفرض مراعاة التوافقات السياسية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 58، آب – أيلول 2019 ص 57 – 70.

Rewaq Baghdad

للسلطة بإشارته لهذا المبدأ في أكثر من موضعٍ منه. وهو منجزٌ على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية، يتطلّب العمل بكلّ ما من شأنه الحفاظ عليه.

وقد جرى العرف السياسي في العراق منذ العام 2003 على التوافق بين الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات لاختيار أعضاء الحكومة، وأن تشترك جميعها في الحكومة كلٌّ بحسب حجمه الانتخابي.

وهذا التوافق أدّى إلى عدم وجود معارضة في البرلمان، وحكومة غير منسجمة إلى حدٍّ ما، فضلاً عن تلكؤها في تقديم الخدمات، وما رافقها من عمليات فساد. وهو ما يتطلب الوقوف عنده وإصلاحه.

فالتوافقات السياسية عطّلت جزءاً كبيراً من فرص تحسين أداء العملية السياسية، ولهذا فإنّ مغادرة عرف التوافقات السياسية ومشاركة كلّ الكتل الفائزة بالانتخابات في تشكيل الحكومة، والاحتكام إلى الاستحقاق الانتخابي، والاعتناء باختيار مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة، وإعطائه الحرية في اختيار أعضاء حكومته، من شأنه تعزيز العملية السياسية ويعظّم فرص نجاحها، وهو ما ينعكس بشكلٍ ايجابيٍّ لصالح تعزيز قوة النظام السياسي[2].

إنّ حالة التوافقات السياسية التي استمرت طيلة السنوات السابقة ما بعد العام 2003 ولحدّ الآن قد عملت على:

1- وجود حكوماتٍ ضعيفةٍ وغير منسجمةٍ، باعتبار أنّ الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات جميعها مشتركة في الحكومة، وهي تتبنّى رؤىً وتوجهاتٍ وأهدافاً في كثيرٍ منها لا تكون متوافقةً أو منسجمةً مع بعضها.

[2] للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 57 – 70.

Rewaq Baghdad

2- إنّ رئيس الوزراء غير مطلق اليد في اختيار أعضاء حكومته، وأعضاء الحكومة يرشحون، وفي بعض الأحيان يفرضون، من قبل بعض الكتل السياسية، باعتبار انّه استحقاق لها بحسب رأيهم. والأمر هنا لا يتعلق بالاستحقاق من عدمه، إنّما الأمر يتعلّق بمسؤولية ترشيح الأشخاص الأكفّاء، وممن يعرفون بالمهنية والنزاهة والقدرة على إنجاز المهام الموكلة لهم بحكم المنصب الوزاري الذي يتولّونه.

والسؤال الجدير بالإثارة، هل يجوز محاسبة رئيس الوزراء من قبل الكتل السياسية المشتركة في الحكومة، وهي التي فرضت عليه بموجب التوافقية وزراء غير أكفاء؟

هذا الأمر بحد ذاته أحد المبررات التي يتعذّر بها رئيس الوزراء، بأنّ فريقه الحكومي من الوزراء هو نتاج اختيار الكتل السياسية الشريكة في الحكومة وليس اختياره هو، ومن جهةٍ أُخرى تتعذّر بعض الكتل السياسية التي أسهمت في تشكيل الحكومات السابقة والمشاركة فيها بأنها ليست صاحبة قرار، وأنّ مشاركتها في الحكومة لا تشكّل ثقلاً يعتدّ به، وهو ما عطّل المحاسبة الحقيقية طيلة السنوات السابقة.

3- تعطيل محاولات الإصلاح ومكافحة الفساد، فطالما انّ الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات جميعها مشتركة في الحكومة، فإنّ كثيراً منها تدافع عن وزرائها، وتحاول منع استجوابهم في البرلمان، وتعطّل كشف ملفات الفساد.

وكل ما تقدّم أدّى الى نتائج غير مرضيةٍ للشعب العراقي، فضلاً عن بعض الكتل السياسية التي أشارت إلى هذا الأمر، وعدم الرضى الشعبي عن الإخفاقات المتراكمة والتلكؤ في تقديم الخدمات، نتج عنه سخطٌ شعبيٌّ واسعٌ عبّر عنه الشعب بمظاهر عدّة. كما انّه أثّر سلباً في تراجع ثقة المواطن بالنظام السياسي

والأشخاص الماسكين للسطلة بحكم الاستحقاقات الانتخابية، فضلاً عن تأثيره السلبي في الأحزاب السياسي، والذي ظهر بشكلٍ واضحٍ بتراجع التأييد الشعبي لها.

وربما تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات[3] يشير في أحد أوجهه إلى تراجع ثقة المواطن العراقي بالنظام السياسي والعملية السياسية والأحزاب الحاكمة طيلة السنوات السابقة[4].

ولهذا أصبح لزاماً الدعوة إلى أن تتصدّى كتلةٌ سياسيةٌ ممّن حصلت على عددٍ كبيرٍ من المقاعد البرلمانية إلى تشكيل الحكومة ومعه طرفٌ آخر أو أكثر بما يضمن حصوله على الأصوات اللازمة للتصويت على منح الثقة للحكومة، وأن تذهب كتلةٌ سياسيةٌ أُخرى ممّن حصلت على عددٍ كبيرٍ من الأصوات لتشكّل المعارضة في البرلمان ومعها كتلة سياسية أو أكثر.

كما انّه من غير المتوقع أن تقوم السلطة التنفيذية بواجباتها، وتنفيذ خططها السنوية وبنزاهةٍ وشفافيةٍ عاليتين بدون وجود رقابة برلمانية قوية وصارمة عليها. وهذه القوة والصرامة لا تتحقّق بوجود الحكومات التوافقية التي يشارك فيها جميع الكتل السياسية. فعلم الحكومة أنّ هناك كتلةً سياسيةً منافسةً لها تقوم بدور المعارضة من شأنه أن يشكّل حافزاً كبيراً للحكومة لتوخّي الحذر والدقّة في عملها، والحرص على مكافحة الفساد وإحالة الفاسدين إلى الجهات المختصّة.

---

[3] للتفصيل عن أهمية الانتخابات وتأثيرها في استقرار العملية السياسية، ينظر: د. أحمد عبد الأمير الأنباري، تحسين الوعي الانتخابي وتأثيره في استقرار العملية السياسية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 82، تموز 2020، ص 183 – 189.

[4] سبق أن حذر الباحث من تراجع ثقة المواطن بالنظام السياسي والعملية السياسية وتراجع نسبة المشاركة في الانتخابات، للتفصيل ينظر: د. أحمد عبد الأمير الأنباري، الاصلاح الانتخابي وأهميته في تعزيز ثقافة المشاركة في الانتخابات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017/4/8، http://mcsr.net

وهذا الأمر من شأنه أن يحقّق مزايا كثيرة، منها:

1- حكومة تشكّل من طرفٍ، وهو مسؤول عن نجاحها وفشلها، ولا يمكن التنصل من هذه المسؤولية. ففي الحكومات السابقة بعض الكتل السياسية شريك في الحكومة، وفي الوقت نفسه تنتقد الحكومة وتتنصل من المسؤولية. وهي بذلك تتمتع بكلّ الامتيازات التي يوفّرها المنصب التنفيذي، كما هم يعتقدون، وفي الوقت نفسه يحاولون إعطاء انطباعٍ بأنّهم يتفهّمون ويتعاطفون من مطالب الشعب ويؤيدونها، في محاولةٍ منهم لكسب تأييد المواطن في الانتخابات.

2- وجود معارضة قوية في البرلمان، وهو الأمر الذي من شأنه حثّ الحكومة على تقديم الأفضل وتجنّب الأخطاء.

3- تعزيز فرص مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات المنشودة في مختلف القطاعات.

ولهذا نقترح أن تتصدّى المعارضة النيابية – ممثّلة بكتلةٍ كبيرةٍ والأكثر تأثيراً – بتشكيل حكومة موازية (حكومة افتراضية) تتكوّن من وزراء ورئيس وزراء مناظرين لرئيس الوزراء والوزراء في الحكومة التي سيتمّ تشكيلها. وهذا الأمر سيتيح للمعارضة أن تراقب عمل الحكومة بشيءٍ من التركيز والحرفية، لاسيما إذا ما تمّ اختيار وزراء للحكومة الافتراضية وفقاً للاختصاص الدقيق. فعلى سبيل المثال وزير الصحة في الحكومة يقابله في المعارضة وزير صحة افتراضي يقوم بمتابعة أعمال وزير الصحة ووزارة الصحة. ولكي يكون العمل ناجحاً يفضل أن يكون وزير الصحة في الحكومة الافتراضية من أصحاب الاختصاص. وكذلك الأمر ما يتعلق ببقية الوزارات والهيئات والمؤسّسات.

Rewaq Baghdad

وهذا النوع من العمل الرقابي سيمنح كتلة المعارضة خبرةً جيدةً في العمل التنفيذي، ممّا يجعلها مستعدّةً لتولّي السلطة، سواءٌ في حال أخفقت الحكومة في تنفيذ برنامجها، أم في السياق الطبيعي والمقصود به الاستعداد للانتخابات وتحقيق نتائج تؤهّلها لتولّي السلطة.

غير انّ هذه المعارضة يفترض بها أن تكون معارضةً إيجابيةً، وما نقصده هنا أن لا تتخذ من موقعها كمعارضة للعمل على تسقيط الحكومة بغير وجه حقٍّ ومحاولة عرقلة عملها لتحقيق أهدافٍ حزبيةٍ وشخصيةٍ وغيرها. بل انّ عملها يفترض أن يركّز على رصد أخطاء الحكومة، وأن يكون نقدها للحكومة نقداً بنّاءً يستند إلى معطيات واقعية.

ومن خلال عملها هذا، فإنّ المعارضة يمكن أن تعمل على كسب رضى المواطن من خلال الدفاع عن مكاسبه وتوفير حقوقه التي أقرّتها له الشرائع السماوية وتلك المنصوص عليها بالدستور، وبذلك يكون بإمكانها أن تعدّل وضعها من المعارضة إلى الحكم بالحصول على نتائج في الانتخابات تؤهّلها لذلك. فالآليات الديمقراطية توفّر للجميع فرصاً متساويةً، إلى حد ما، للتنافس من أجل كسب رضى المواطن والحصول على صوته في الانتخابات. ففي حال حصول كتلة سياسية ما على نسبةٍ كبيرةٍ من الأصوات تؤهّلها لأن تكون الكتلة الأكبر مع قدرتها على تشكيل تحالف بقيادتها، مع الحاجة إليه، أن تكون الكتلة الأكبر وتشكّل الحكومة. وهذا ما يجعل اللجوء إلى أيّ وسيلة أخرى وفي مقدّمتها العنف المسلح للوصول إلى السلطة أمراً مرفوضاً وغير قابلٍ للتحقق.

Rewaq Baghdad

مقال